المجلس رفض المصادقة على مضبطة الجلسة الافتتاحية..وسجال نيابي حول دستورية تشكيل لجنة للتحقيق

إدراج استجواب رئيس الوزراء على جدول أعمال الجلسة المقبلة

جانب من الجلسة

الشحومي مفتتحا الجلسة

رياض عواد

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه تسلم استجوابا لرئيس مجلس الوزراء وأبلغ سمو الرئيس وسيدرج في جدول اعمال أول جلسة مقبلة.

وفي شأن المصالحة الخليجية، تقدم الغانم بالتهنئة لسمو الأمير الشيخ نواف الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد والشعبين الكويتي والخليجي بمرور الخطوات الأولى في المصالحة الخليجية، مثمنا جهود سمو الأمير، ومستذكرا دور الأمير الراحل الشيخ صباح الاحمد في رأب الصدع.

من جهة عقد مجلس الأمة امس الجلسة العادية الأولى للفصل التشريعي السادس عشر ويتضمن جدول أعمالها 22 رسالة واردة وتشكيل لجان تحقيق نيابية في ملفي غسل الأموال وتزوير الجنسية والنظر في احالة الخطاب الأميري إلى لجنة اعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري

وضمن تقارير اللجان البرلمانية المدرج على جدول الأعمال مشروع بقانون قدم في المجلس الماضي (قانون الاستيراد) وتمت الموافقة عليه في اللجنة المالية البرلمانية ولم يصوت عليه.

وافتتح نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي الجلسة، ثم تلا الأمين العام علام الكندري أسماء الحضور والمعتذرين حيث اعتذر عن الحضور وزير الخارجية أحمد الناصر. وتلا الأمين العام مرسوم الإنابات الوزارية

بعدها، انتقل المجلس إلى بند التصديق على المضابط.

وتلا رئيس الجلسة طلبا يتعلق بالجلسة الافتتاحية وما صاحبها من أحداث.

وقال بدر الداهوم إن الطلب يتعلق بالتحفظ على المضبطة وهو بالنداء بالاسم.

وحصل سجال بين عدد من النواب ونائب رئيس المجلس على خلفية الطلب، انتهى برفض المجلس المصادقة على المضبطة بعد التصويت برفع اليد.

ثم تلا الشحومي طلبين يتعلقان بتشكيل لجنة تحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية ولإحالة المتطاولين على النواب إلى النيابة.

وقال النائب مرزوق الخليفة: قدمنا رسالة واردة لتقديم قانون البدون، ولم يدرج.

وقال النائب حمد روح الدين: فوجئنا بتشكيل لجنة تحقيق من قبل مكتب المجلس للتحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية.. الكل شاهد دخول أشخاص بدعوات مشبوهة وعدم التزام حرس المجلس بضبط القاعة.

حرس المجلس التزم بالتعليمات

ورد النائب حمد سيف والذي كان رئيس السن في الجلسة الافتتاحية: غير صحيح عدم التزام وامتثال حرس المجلس بتعليمات.. وخلال 10 دقائق أخليت القاعة.

بدوره، رد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص على انتقاد النائب ثامر السويط لبيان الحكومة عقب الجلسة الافتتاحية: «الارتياح» الذي جاء في بيان الحكومة يتعلق بما انتهت إليه الجلسة ولا يمكن للحكومة أن تستحسن الأحداث المؤسفة التي صاحبت الجلسة.

وأشار النائب خالد العنزي الى أنه أمامنا طلبان وأدعو النواب إلى تقديم بلاغ إلى النائب العام والتحقيق مع الجميع.. ولجنة التحقيق البرلمانية أساسية ومهمة كعمل رقابي على السلطة التنفيذية.

وجدد الشحومي التأكيد على أنه لا سند قانوني للطلبات بشأن تشكيل لجنة تحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية وإحالة المتطاولين على النواب إلى النيابة.

من جانبه، قال النائب مساعد العارضي: لأول مرة اليوم تشارك الحكومة النواب بالاستياء من جلسة الافتتاح، وندعوها لمشاركة النواب في التصويت على الطلبات النيابية للتحقيق.

عبدالكريم الكندري متحدثا

بدوره، سأل النائب عبدالعزيز الصقعبي: إذا كان التحقيق في أحداث جلسة الافتتاح ليس من اختصاص مجلس الأمة، فما هو الذي من اختصاصه؟ مشددا على ضرورة تشكيل لجنة للتحقيق.

وأكد النائب فارس العتيبي أن «التصرفات التي شهدتها جلسة الافتتاح غير مسبوقة»، مستغربا «بيان الحكومة بإعرابها عن الارتياح لجلسة الافتتاح».

حفظ النظام من اختصاص الرئيس

وقال النائب هشام الصالح: المادة 114 من الدستور تحدد اختصاص المجلس التشريعي والرقابي والمالي.. ويتضمن تحديد الرقابة على الحكومة ولجان التحقيق يجب أن توجه للحكومة.

وتابع: المادة 118 من الدستور حددت أن حفظ النظام العام في المجلس من اختصاص الرئيس، والمادة 39 من اللائحة الداخلية تعطي مكتب المجلس الحق في التحقيق في مسائل تتعلق بأعمال المجلس.

من جهته أكد النائب مهلهل المضف على أن احترام وحفظ كرامة الأمة أهم من أي تأسيس قانوني.

وشدد النائب أسامة الشاهين على حق المجلس في تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية.

بدوره، لوح النائب صالح الشلاحي باستجواب رئيس الحكومة، وقال: إن ما حدث من قبل الحكومة في جلسة الافتتاح هو عدم تعاون، وأقول لرئيس الوزراء ستكون قريبا على المنصة ما لم تبادر بمد يد التعاون.

التعدي على الوزراء

وأعرب النائب أحمد الحمد عن رفضه التعدي على الوزراء والنواب أو الإساءة لأي طرف، داعيا لإناطة أي تحقيق بالجهات المختصة.

بدوره، قال النائب مبارك الحجرف إنه «يجب أن يسري على من قام بأحداث الجلسة الافتتاحية ما سرى على من سبق بالمنع من دخول قاعة عبدالله السالم».

ولفت النائب ثامر السويط الى انه «في حال شطب طلب تشكيل لجنة التحقيق سيوسم المجلس بمجلس شطب لجان التحقيق كما أسبغ على مجلس سابق مسمى مجلس شطب الاستجوابات».

وأكد النائب عبدالله المضف أن المجلس سيد قراراته، داعيا للانتقال للتصويت على طلب تشكيل لجنة التحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية.

من جانبه، رأى النائب سعدون حماد أن نصوص الدستور والائحة تحدد اختصاصات المجلس ومكتب المجلس.. ولا يجوز إحالة المجلس للنيابة ومن لديه شيء يمكنه اللجوء للقضاء.

خالد العتيبي

اختصاصات امانة المجلس

وأوضح نائب رئيس مجلس الأمة رئيس الجلسة أن المادة 30 من اللائحة حددت اختصاصات التعامل مع أمانة المجلس من خلال الرئاسة وأن حرس المجلس يأتمر بأمر الرئيس، ومواد الدستور حددت أن الجهة المناط للمجلس بالتحقيق معها هي الحكومة.

وأضاف الشحومي ان الطلب المقدم اليوم سيفتح سابقة للتحقيق مع أي شخص قد تستخدم بالمستقبل.. وسأستخدم كل ما ذكر في الجلسة في لجنة التحقيق المشكلة بمكتب المجلس وكل من يرفض ذلك لا يزال يخشى من نتائج جلسة الافتتاح.

وأبدى عدد من النواب اعتراضهم على كلام الشحومي، وقال روح الدين: إذا منح مكتب المجلس الحق في التحقيق بأحداث جلسة الافتتاح فذلك يعني أن من حقه تقديم الاستجوابات وتوجيه الأسئلة.

وكان مجلس الامة قد رفض التصديق على المضبطة رقم 1458 التي عقدت في الخامس عشر من ديسمبر من العام الماضي 2020، بعد أن قدم عدد من النواب طلبا يتحفظون فيه على مضبطة الجلسة الافتتاحية وما دار فيها من أحداث، على أن يتم التصويت على هذا الطلب بالتصويت نداء بالاسم.

وطالب نائب رئيس المجلس احمد الشحومي بتحديد الفقرات المراد حذفها أو إضافتها حتى يتسنى للرئاسة اتخاذ إجراء بشأنها.

مايستجد من اعمال

ووافق المجلس على فتح باب ما يستجد من أعمال وفق المادة (75) من اللائحة الداخلية وعرض نائب الرئيس طلبين أولهما لتشكيل لجنة للتحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية، والآخر لاستصدار قرار من المجلس بإحالة مجموعة من الجماهير إلى النيابة العامة.

وأكدت مداخلات نيابية أهمية لجنة التحقيق لتقصي الحقائق حول ما شهدته الجلسة الافتتاحية من أحداث، وأن الحفاظ على هيبة المؤسسة التشريعية مسؤولية كبيرة ينبغي على ممثلي الأمة عدم التهاون في القيام بها.

فيما رأى نواب أن لجان التحقيق مختصة بالرقابة على السلطة التنفيذية ولا يجب الخروج بها من هذا الإطار حتى لا تسجل سابقة في تاريخ مجلس الأمة، مطالبين بالتوجه المباشر للنيابة العامة وتقديم شكوى مباشرة في شأن تجاوزات الجماهير.

ارتياح الحكومة لما انتهت عليه الجلسة

من جهته، أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص في مداخلة له خلال الجلسة استنكار الحكومة وشجبها لما شهدته جلسة الافتتاح من أحداث مؤسفة، موضحا أن بيان الحكومة الذي أعربت فيه عن ارتياحها كان بخصوص ما انتهت إليه الجلسة. وقال الحريص « الأمر واضح بأن كلمة الحكومة عن ارتياحها يخص نتائج الجلسة، ولا يمكن للحكومة أن تستحسن ما شهدته الجلسة من أحداث».

وأضاف الحريص «إن ما ورد على لسان عدد من النواب بخصوص تعبير الحكومة عن ارتياحها تجاه أحداث الجلسة، نوضح أن كلمة ارتياح تنصب على ما انتهت إليه الجلسة».

وبين أن «هذا هو موقف الحكومة»، مضيفا « نتمنى من الإخوة النواب بعد هذا التوضيح عدم تكرار أن الحكومة ترتاح لمثل ما حدث في الجلسة الافتتاحية».

يذكر أن جلسة امس العادية كان مدرجا على جدول أعمالها 22 رسالة واردة و13 شكوى، وطلبان لتشكيل لجنتي تحقيق في الصندوق الماليزي وتزوير وثائق الجنسية، بالإضافة إلى 5 تقارير للجنة الشؤون الخارجية

اعتراض و رفع الجلسة

وأثناء تلاوة الأمين العام البند التالي لاستكمال أعمال المجلس، اعترض النائب الداهوم معربا عن رفضه الانتقال للبند التالي.

ورفع نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي الذي ترأس الجلسة العادية امس نتيجة خلاف لائحي بشأن الطلبات المقدمة لتشكيل لجان تحقيق في أحداث جلسة الثلاثاء 15 ديسمبر 2020.

استقالة الشاهين من لجنة التحقيق

من جهة اخرى أعلن النائب أسامة الشاهين عن استقالته من اللجنة المشكلة من مكتب مجلس الأمة للتحقيق في الأحداث التي شهدتها الجلسة الافتتاحية للفصل التشريعي السادس عشر، وتقدمه بهذه الاستقالة رسميا إلى رئيس مجلس الأمة.

وقال الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة "أتقدم باستقالتي من لجنة التحقيق التي نوه إليها الأخ نائب رئيس مجلس الأمة وهي اللجنة التي كان من المفترض أن تحقق في الأحداث التي جرت في الجلسة الافتتاحية".

واعتبر أن "انحياز الأخ رئيس اللجنة المزمع تأسيسها وإدارة جلسة اليوم يضطرني لتقديم الاستقالة من هذه اللجنة أو أي لجنة أخرى تشكل من مكتب المجلس".

وشدد على أن "صاحب الاختصاص الأصيل هو مجلس الأمة وهو من يحيل إلى مكتب المجلس الأدوار والمهام والصلاحيات

استجواب السويط والعتيبي والداهوم لرئيس الوزراء من ثلاث محاور

قدم النواب ثامر السويط وبدر الداهوم وخالد العتيبي استجواباً امس إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح استناداً إلى المادة 100 من الدستور والمادة 133 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

واشتمل الاستجواب الأول في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس عشر على ثلاثة محاور، الأول يتعلق بمخالفة صارخة لأحكام الدستور عند تشكيل الحكومة بعدم مراعاة عناصر واتجاهات المجلس الجديد.

وتعلق المحور الثاني بهيمنة السلطة التنفيذية في تكوين البرلمان، فيما اختص المحور الثالث بالإخلال بالالتزام الدستوري في المادة (98) من الدستور.

بدر الداهوم

ثامر السويط